فرضية محتملة تهدد استقرار السوق

"KPMG" تسلط الضوء على صدمة أسعار النفط النموذجية وتأثيرها عالمياً

في الخامس من شهر سبتمبر الجاري، أقرّت الكويت وسبع دول أخرى في تحالف أوبك+ على تمديد خفض الإنتاج الطوعي الإضافي البالغ 2.2 مليون برميل يوميا حتى نهاية نوفمبر 2024. وقد أظهر هذا الإجراء التزام الكويت المستمر بتعديلات إنتاج أوبك+، وأكد على أهمية هذه الخطوة في الحفاظ على استقرار أسواق النفط وتوازنها على مستوى العالم. وعلى الرغم من أن التعديلات الأخيرة على رؤية "كويت جديدة2035" والتوسعات المحسوبة في حقول النفط تقدم نظرة متفائلة لقطاع النفط والغاز في الكويت، إلا أن هناك بعض السيناريوهات التي يمكن أن تؤثر على هذه المعادلة إذا ما تحققت بالفعل.

في هذه الدراسة التي تحمل عنوان "فحص وتحليل صدمة أسعار النفط"، تضع KPMG Economics فرضية حدوث صدمة في أسعار النفط نموذجية لمدة 3 أشهر، اعتباراً من الربع الثاني من العام الحالي، وتحدد أكبر العوامل المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وتسلط الضوء على تأثيراتها على المستويات كافة:

اضطرابٌ في مضيق هرمز. سنوياً، تعبر حوالي 20% من إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية مضيق هرمز؛ ممر الطاقة العالمي الذي يبلغ أقل عرض بين ضفتيه حوالي 34 كم. وبالتالي، فإن أية اضطراباتٍ تقع فيه لا بد وأن يكون لها تأثيرٌ بالغٌ على أسعار النفط. ووفقاً لمصادر KPMG في قطاع النفط، يمكن أن ترتفع أسعار النفط من حوالي 85 دولار للبرميل إلى ما بين 130 إلى 150 دولار للبرميل في حال وقوع حدث كهذا، والذي ربما يتسببُ في ارتفاع التوترات بشكل حاد في منطقة الشرق الأوسط. وإذا ما وقع مثل هذا الاضطراب، فقد لا تتمكن الولايات المتحدة الأميركية وحدها من تعويض الأضرار الناجمة عنه حتى مع خبرتها في معالجة اعتماد بعض الدول الأوروبية على النفط المتأثر بالمخاوف الجيوسياسية، والزيادة السريعة في إنتاج النفط.

خفض إنتاج أوبك+. رغم أن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك+) قد شرعت فعلياً في تنفيذ اتفاق خفض إنتاج النفط بنسبةٍ تتراوح بين 2 و3% من الطلب العالمي في العام 2022، إلا أن التزام الدول الأعضاء بالمنظمة ما يزال غير مكتمل. الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية، وهي القائد الفعلي للدول الأعضاء وبصفتها المنتج المتحكم في كفة الترجيح على مستوى العالم، ترحب بارتفاع أسعار النفط، إلا أن الثغرات في الالتزام تمنع خفض الإنتاج من إحداث الأثر المرجو، وهو رفع أسعار النفط بنسبة عالية. وبدلاً من ذلك، فهي تحافظ بشكل أساسي على استمرار تأرجح أسعار النفط. التحديات أمام اعتماد المزيد من مصادر الطاقة المتجددة والأكثر استدامة. تعد ندرة التشريعات والأنظمة التي تدعم تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة السبب الأهم في بطء اعتمادها عالمياً، وهذا يحفز بعض الشركات الناشئة على تطوير أساليب أفضل لتخزين الطاقة المتجددة، ويدفع بإحدى شركات التكنولوجيا العملاقة لبناء محطة نووية خاصة بها. وهذا يشير إلى أن قطاع التكنولوجيا يسعى جاهداً للتوصل إلى المزيد من الإجراءات والتدابير التي تؤمن مصادر الطاقة الخاصة به، إلا أن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الأمر بحجم الطاقة المطلوب لتشغيل وتطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي، خاصة مع حجم الطاقة الضخم الذي تتطلبه عمليات تخزين وتنظيم البيانات، وتشغيل النماذج اللغوية الكبيرة (LLMs). ومما تجدر ملاحظته هنا، أن ارتفاع أسعار الفائدة الهادف لمعالجة التضخم بعد الجائحة، والاتجاه لإقرار قوانين للعمل والمحتوى المحلي لتحقيق أقصى استفادةٍ من برامج الدعم، خاصة في الولايات المتحدة، يعرقلان التوسع في تنفيذ تلك المبادرات، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها دول العالم لتحفيز المؤسسات والأفراد على اعتماد مصادر الطاقة المتجددة.

ومن هذا المنطلق، تستنتج KPMG Economics فرضية مفادها؛ أي ارتفاع في أسعار النفط سيكون قصير الأجل، لأن أي إجراء بهذا المستوى قد يلقى رد فعل عالمي. وقد تكون إحدى نتائج ارتفاع أسعار النفط أن تذهب دول النفط خارج منطقة الشرق الأوسط لزيادة إنتاجها بهدف التغلب على هذا الارتفاع. من ناحية أخرى، يمكن لمنتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة زيادة الإنتاج بشكل طفيف. وذلك على افتراض أن انضباط رأس المال ومفهوم "الاستثمار الزائد عن الحاجة" سيخفف من المكاسب الرأسمالية الناجمة عن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. وتشير كافة المؤشرات إلى أن الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ستستفيد من أي ارتفاع محتمل في أسعار النفط، على افتراض تحقق السيناريوهات المذكورة أعلاه. ولكن، قبل ذلك، سيتعين على هذه الدول معالجة أي عوائق قد تعترض طريقها، خاصة فيما يتعلق بنقل النفط.

في المقابل، إذا وقعت صدمة أسعار النفط المفترضة فعلاً، فمن المرجح أن الرابحين في هذا السيناريو سيكونون من منتجي النفط خارج منطقة الشرق الأوسط.

السوق النفطي يواجه المجهول

«بيتك كابيتال» تحصد جائزة الشركة الأفضل للدخل الثابت بالكويت

عبدالعزيز المرزوق

حازت شركة "بيتك كابيتال" الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" على جائزة "الشركة الأفضل للدخل الثابت في الكويت" لعام 2024، من مجموعة بيوت يوروموني للأوراق المالية، تقديرا للإنجازات والإسهامات التي حققتها الشركة وجودة صفقات الصكوك التي رتبتها بما في ذلك: صكوك جمهورية تركيا وصكوك بنك دبي الإسلامي وصكوك صندوق الاستثمارات العامة السعودي واصدارات أخرى عديده، بالإضافة إلى إصدارات الصكوك المحلية لبيت التمويل الكويتي وشركة ايكويت للبتروكيماويات وبنك وربة حيث استطاعت بكفاءة عالية توفير منظومة منتجات استثمارية ذات هيكلة فريدة ، تحقق عوائد جيدة، ما جعلها الوجهة الاستثمارية الاولى للعملاء من الشركات والأفراد.

وتعد هذه الجوائز امتدادا لجوائز مجموعة يوروموني Euromoney العالمية المرموقة للتميز 2024، وقد تم الاستناد على تقديمات وتقييمات متخصصين ومحللين حول العالم في قطاع المصارف والصيرفة الإسلامية، جنبا إلى جنب مع مقابلات ومحادثات من أطراف ذات علاقة بتطورات الأسوق ومتابعة أداء أبرز المؤسسات المالية المحلية في كل سوق .

وقال الرئيس التنفيذي في "بيتك كابيتال" عبدالعزيز ناصر المرزوق، إن الفوز بهذه الجائزة يؤكد تميز الشركة فى إدارة وهيكلة إصدارت الصكوك ضمن مجالات عملها المتنوعة، وأبرزها الصكوك التي تعتبر "بيتك كابيتال" من اكثر الجهات ترتيبا لها على مستوى المنطقة والعالم.

وتوفرشركة "بيتك كابيتال" مجموعة من الخدمات المصرفية الاستثمارية، تشمل طرح الأسهم وترتيب عمليات الدمج والاستحواذ وخدمات ومنتجات سوق رأس المال وإدارة الأصول، والاستشارات المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية، والاستثمارات العقارية وصناديق الاستثمار، وخدمات التداول والوساطة، وخدمات ادوات الدين ، وترتيب واصدار الصكوك، وغيرها من المنتجات الاستثمارية، وتحظى الشركة بمجموعة من أفضل الخبرات العاملة فى مجال الاستثمار، مما يضفي على الأعمال أداء مهنيا متميزا واحترافيا يوفر قوة في المنافسة.

"الوطني" يحتفي بنجاح برنامج "Bankee" خلال ندوة في لندن

المطر: الثقافة المالية عنصر أساسي في إستراتيجية التنمية الاقتصادية للكويت

شارك بنك الكويت الوطني في ندوة بعنوان: مبادرات التعليم التحويلي: رؤى من المملكة المتحدة والكويت في لندن بتنظيم من مؤسسة NatCen للبحوث الاجتماعية، حيث سلط الضوء على تقييم تجربة الثقافة المالية في الكويت بعد إطلاق برنامج Bankee قبل عامين.

وقد شارك في الندوة نخبة من التربويين وصناع السياسات والباحثين من الكويت والمملكة المتحدة لبحث سبل الابتكار واستكشاف دور التدخلات التعليمية المبتكرة في التحول التعليمي، مع التركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في كل من المملكة المتحدة والكويت.

وركزت الندوة على نتائج التقييم لبرنامج Bankee، والذي يُعد أحد المبادرات الاجتماعية الرئيسية لبنك الكويت الوطني لدعم الشباب والتعليم، والذي جرى تنظيمه بشراكة إستراتيجية مع وزارة التربية وهيئة مكافحة الفساد "نزاهة" و"كرييتف كونفيدنس"، حيث تجدر الإشارة إلى أنه تم تكليف NatCen International بتطوير تقييم تأثير Bankee على المعرفة المالية للطلاب والسلوك المالي والسلوك العام في الفصل الدراسي.

وجرى تطبيق هذا البرنامج في عدد من المدارس الابتدائية في الكويت منذ العام 2022، وقد حصد البنك الجائزة البرونزية عن برنامج Bankee ضمن جوائز كورس عن فئة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، حيث تعد تلك الجائزة تقديراً للابتكارات التي تقوم بها المؤسسات دمج الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطتها، وذلك تماشياً مع رؤية الكويت 2035 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

هدفنا بناء مجتمع مالي واع يمكنه دعم النمو الاقتصادي المستدام في الكويت

وخلال كلمتها الرئيسية، قدّمت مساعد مدير عام ورئيس مجموعة الاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني منال المطر رؤى حول استثمارات البنك الإستراتيجية في مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات، لا سيما في مجالات التعليم، وتنمية الشباب، والتثقيف المالي. وأكدت المطر على أهمية الثقافة المالية كعنصر أساسي في إستراتيجية التنمية الاقتصادية للكويت، مشيرة إلى نجاحات برنامج Bankee كنموذج يحتذى به في المستقبل.

وأضافت المطر "إن هذا البرنامج يتماشى مع رؤية الكويت 2035 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) من خلال شراكات إستراتيجية مع وزارة التربية، و"نزاهة"، شريكنا الإستراتيجي "كرييتف كونفيدنس"، وقد نجح بنك الكويت الوطني في الوصول إلى أكثر من 15 ألف طالب و3 آلاف معلمة، ما يعزز الجيل القادم بالمهارات المالية الأساسية."

وأشارت المطر إلى أن "هدفنا هو بناء مجتمع مالي واع يمكنه دعم النمو الاقتصادي المستدام في الكويت من خلال تكييف التثقيف المالي في المناهج الدراسية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال تطبيق نظام اقتصاد الفصل في المدرسة."

وعبرت المطر عن اعتزازها بالأثر الإيجابي الذي حققه برنامج Bankee على حياة الطلاب المشاركين، "فمن خلال تزويد الطلاب بالمهارات المالية الأساسية، نضع الأسس لمستقبل مالي أكثر شمولاً واستدامة"

كما أكدت المطر على إستراتيجية البنك في المسؤولية الاجتماعية، وخاصة في مجال التثقيف المالي. وقالت: "في بنك الكويت الوطني، نضع التعليم والتثقيف المالي كأحد أهم ركائز جهودنا في المسؤولية الاجتماعية. هدفنا هو التأكد من أن كل شاب في الكويت يمتلك الأدوات التي تمكنه من اتخاذ قرارات مالية واعية، ما يسهم في بناء مجتمع قوي".

وأوضحت المطر أن مبادرات البنك في المسؤولية الاجتماعية تستند إلى ستة ركائز تشمل: الشباب والتعليم، تمكين المرأة، الرعاية الصحية، رفاهية الموظفين، التوعية المجتمعية، والاستدامة البيئية. وبيّنت أن برنامج Bankee يعد نموذجاً يحتذى به في كيفية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لرفع مستوى الوعي المالي وإحداث تأثير إيجابي طويل الأمد على الأجيال القادمة.

تقييم البرنامج

واستعرض ممثلو NatCen نتائج التقييم حول نشأة وتطوير وتنفيذ برنامج Bankee، والتي أظهرت تحسناً ملحوظاً بنسبة 10% في سلوك الطلاب، بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم في اتخاذ القرارات المالية المستقلة، وتحسين سبل الإنفاق والسلوك الخيري، ما يعكس تأثيره الكبير في المشهد التعليمي.

وقالت مؤسسة "كرييتف كونفيدنس" سمية الجاسم، شريك بنك الكويت الوطني في برنامج Bankee "نحن سعداء بالدعوة التي تلقيناها من مؤسسة NatCen للبحوث الاجتماعية من أجل فرصة عرض برنامج Bankee على الباحثين والأكاديميين في المملكة المتحدة".

وأعربت عن فخرها باستعراض التجربة في تحويل برنامج Bankee ليصبح أول تجربة شاملة للتعليم المالي في الكويت للطلاب بدءاً من سن السادسة من خلال تمكين الطلاب من اتخاذ قراراتهم المالية، لمساعدتهم على بناء مهارات مالية في بيئة آمنة وداعمة.

وأشارت الجاسم في مداخلتها إلى أهمية تسليط الضوء على برنامج Bankee كنموذج ناجح للتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم بهدف تعزيز الثقافة المالية، لافتة إلى أن نجاح البرنامج يؤكد أن الشراكات القوية بين القطاعين العام والخاص بإمكانها الدفع نحو تحقيق نتائج مؤثرة ومستدامة.

واستعرضت الجاسم عامين من عمر البرنامج: شمل العام التجريبي (2023–2022) 11 مدرسة، و900 معلم، و4 آلاف طالب. وفي العام الدراسي الأول (2023–2024)، شمل التوسع 30 مدرسة، و3,4 آلاف معلمة، ونحو 16 ألف طالب وطالبة. وبالنسبة للعام الثاني (2025–2024)، يهدف البرنامج الوصول إلى 60 مدرسة، و6 آلاف معلم، و30 ألف طالب وطالبة.

وعن الإستراتيجية التوسعية للبرنامج، قالت الجاسم: "لتحقيق توسع Bankee وضمان استدامته، قمنا بالتركيز على بناء قدرات في المدارس المشاركة من خلال ورش عمل لتدريب المدربين، وتوفير الأدوات والموارد، وتقليل اعتماد المعلمين على الدعم الخارجي من خلال تقديم لوحات بيانات مرئية وسهلة الاستخدام. كما أنشأنا نظامًا ذاتيًا داخل وزارة التربية، يمكّن المعلمين المؤهلين من الانضمام إلى شبكة)مدربو Bankee المعتمدون(لتقديم الدعم الحيوي خارج مدارسهم."

وبالنسبة للدراسة التي أجرتها NatCen، فقد أظهرت النتائج الأولية زيادة ملحوظة في مستويات الثقافة المالية لدى الطلاب، بما في ذلك فهم أفضل للمصطلحات المالية الرئيسية ومفاهيم مثل الجودة مقابل الكمية. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا تحولات سلوكية حيث أظهر الطلاب قدرة أكبر على إدارة أموالهم، وأصبحوا أكثر انتقاءً في مشترياتهم، مع التركيز على الادخار للأهداف طويلة الأجل، كما أظهروا سلوكًا خيريًا.

خلال الحدث، جرى استعراض كيفية تطوير Bankee من مرحلة التأسيس إلى التنفيذ. وأعربت الجاسم عن اعتزازها بالتغيير الذي أحدثه Bankee على الطلاب ومساعدتهم في اتخاذ قرارات مالية صائبة وفي سن مبكرة وبيئة تعليمية آمنة. ولفتت الجاسم أيضاً إلى كيفية تكيف المدارس مع Bankee كأداة فعالة لإدارة الفصول الدراسية، ما جعل التعليم أكثر جذبًا للطلاب. كما نوهت بالدعم المستمر من الإدارة التنفيذية في بنك الكويت الوطني، والذي كان حيويًا لنجاح البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى الندوة أتاحت فرصة للمقارنة بين التدخلات التعليمية في الكويت ومنطقة الخليج والمملكة المتحدة، حيث قدمت NatCen من خلال هذه الندوة منصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لتعزيز الابتكار في التعليم والتعاون بين المتخصصين من الكويت والمملكة المتحدة، مع التركيز على الفرص والتحديات التي تتيحها التدخلات التعليمية المبتكرة، خصوصاً تلك المدعومة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص.

من خلال فعاليات مثل هذه، يثبت بنك الكويت الوطني مكانته الرائدة في مجال المسؤولية الإجتماعية المستدامة، متماشياً مع رؤية الكويت 2035 والمعايير العالمية للتميز في المسؤولية الاجتماعية، وسيظل بنك الكويت الوطني ملتزماً بتوسيع برنامج "Bankee"، مع خطط للوصول إلى المزيد من المدارس والطلاب في مختلف أنحاء الكويت. وسيساهم التقييم المستمر والتطوير في ضمان بقاء البرنامج مؤثراً وملائماً للأجيال القادمة.

يذكر أنه تم تصميم برنامج Bankee بهدف تعزيز الثقافة المالية والسلوك المالي المسؤول بين طلاب المدارس الابتدائية. ويعتبر هذا البرنامج مبادرة وطنية تقدم نظامًا ومحتوى موحدين عبر المدارس العامة والمدارس الخاصة. وترتكز المبادرة على بناء شراكات إستراتيجية وجديدة بين القطاعين العام والخاص لضمان نجاحها وفعاليتها، بالإضافة إلى البحث والتشاور المكثف مع المدارس ومحللي السلوك، لضمان التوافق الثقافي والتعليمي، بما في ذلك مواد التعلم المخصصة والموارد والتجارب التجريبية في الفصول الدراسية المختارة.

ولا بد من الإشارة إلى أن المبادرة بذلت جهوداً لتدريب المعلمين وإشراك أولياء الأمور والطلاب وحظيت بدعم من مديري المدارس. ولهذه المبادرة أصحاب المصلحة الرئيسيون، وهم بالإضافة إلى بنك الكويت الوطني، كل من وزارة التربية، و"نزاهة"، و"كرييتف كونفيدنس"، والمدارس. ويمكننا القول إن برنامج Bankee يعتبر مسارًا لتعزيز العلاقات بين القطاعات وداخل المجتمعات المدرسية، ونهجاً للدفع بالتحولات المجتمعية نحو مكافحة الفساد، وتعزيز التعليم، والتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

منال المطر تلقي كلمتها

سمية الجاسم متحدثة في الندوة